أثر التأمين على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1992–2017)

Impact of Insurance on Economic Growth in Saudi Arabia During the Period (1992-2017)

دنا محمد العجلان
جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية
dona.ajlan@gmail.com

نشوى مصطفى علي محمد
جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، جامعة حلوان، مصر
nmohamed@ksu.edu.sa

تاريخ الاستلام: 2019/09/29 تاريخ القبول: 2020/03/26

الملخص: هدفت الدراسة لتحليل وقياس أثر التأمين علي النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1992-2017). باتباع المنهج الوصفي، والأسلوب القياسي باستخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (Autoregressive Distrusted Lag Model) (ARDL)وكان الإسهام الرئيسي لهذه الدراسة أنها تطبيقا على المملكة العربية السعودية، في حين لم تطبق أي من الدراسات السابقة علي المملكة العربية السعودية. وتفيد النتائج أن للتأمين أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل.

الكلمات المفتاحية: التأمين – النمو الاقتصادي – المملكة العربية السعودية – الواردات الخدمية – ARDL

Abstract : The objective of the study was to analyze and measure the impact of insurance on the economic growth in Saudi Arabia during the period (1992-2017) using the descriptive approach, and the econometric model depending on the Methodology Autoregressive Distrusted Lag Model (ARDL). The main contribution of this study that it was applied on Saudi Arabia, while none of the previous studies were applied on Saudi Arabia. The results showed that insurance have a significant positive impact on economic growth in short and long term.

***Key Words*:** Insurance - Economic Growth - Saudi Arabia - Service imports - ARDL

JEL Codes : G22, O40.

* مرسل المقال: دنا محمد العجلان (dona.ajlan@gmail.com)

المقدمة:

يعمل التأمين على زيادة الكفاءة الإنتاجية للأفراد من خلال توفير الأمان من المخاطر، فهو يمنحهم الشعور بالأمان ويدفعهم للتوسع في الإنتاج والإبداع. ويعتبر حلاً لامتناع الأفراد عن مزاولة بعض الوظائف خوفا من حصول حوادث تكلفهم التعويض مثل حوادث البناء والتشييد. وله دوره التشجيعي في بناء المنازل أو تأسيس المشاريع الاستثمارية، التي قد يكون الخوف من خسارة الأموال المستثمرة فيها رادعا للقيام بها، كالخوف من حدوث حريق أو غيرها من الحوادث. حيث يرى أدم سميث أن التأمين من خلال توزيع الخسائر على عدد كبير، والتي قد تقضي على الفرد اقتصاديا، يخفف من الخسائر على المجتمع ككل (الدين، 2011؛ عبيد، 2016).

يقوم التأمين بدوره المهم في الاقتصاد الوطني، من خلال جمع شركات التأمين لمبالغ صغيرة متمثلة في أقساط يدفعها المؤمن لهم[1]. حيث تكون تلك المدخرات المجمعة أداة استثمار لشركات التأمين، تمكّنها من القيام بدور الوساطة المالية في الدولة، فشركات التأمين تستثمر المدخرات في عدة مجالات، وأنواع مختلفة من الأنشطة الاستثمارية، مثل الودائع لأجل لدى البنوك وتمويل المشاريع الاقتصادية ومنح قروض، أو بصور متعددة كالأسهم والسندات والعقارات، غير كونها مصدراً للتمويل بالنسبة للدول. بالإضافة إلى أن عائد الاستثمارات لشركات التأمين في شركات أجنبية أو من خلال تقديم خدمات للأجانب، يوفر النقد الأجنبي ويدعم الميزان التجاري للاقتصاد الوطني مما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي (عبيد، 2016؛ محمد، 2017؛ عبدالرزاق ،2018).

تهدف رؤية 2030 للمملكة العربية السعودية إلى تنويع مصادر الدخل والتقليل من الاعتماد على الايرادات النفطية، للانتقال لمرحلة ما بعد النفط. من خلال البرامج التنفيذية للرؤية، التي من أبرزها برنامج تطوير القطاع المالي. وكان لمؤسسة النقد العربي السعودي مبادرات قيد التنفيذ تندرج تحت برنامج تطوير القطاع المالي، أهمها الاستراتيجية الخاصة بالتأمين والتي أطلقت عليها مسمى رؤية التأمين "2022"، التي تهدف إلى تعزيز استقرار قطاع التأمين ونموه. ولقد شهد سوق التأمين السعودية حركة نشطة ومنافسة بين الشركات كانت ذروتها في عام 2012؛ حيث أن قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية شهد نمواً سريعا، فقد بلغت إجمالي أقساط التأمين المكتتبة[2] عام 2007 (8.5) مليار ريال وفي عام 2012 بلغت إجمالي أقساط التأمين المكتتبة (21.1) مليار ريال وفي عام 2017 بلغت إجمالي أقساط التأمين المكتتبة (36.5) مليار ريال. يعني أن خلال عشر سنوات تضاعفت إجمالي أقساط التأمين المكتتبة أربعة أضعاف. (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2017). في حين أن مؤشر التأمين والخدمات المالية نسبة من واردات الخدمات المالية بلغ 7.5% في عام 2007، و 5.5% في عام 2017 (البنك الدولي، 2018).

لذا يكون دور التأمين في التأثير على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من خلال خفض الواردات الخدمية وتشجيع الاستثمار والصادرات النفطية وغير النفطية. حيث أن متوسط معدل النمو الاقتصادي في السعودية بلغ (3.7) خلال الفترة (2002-1992)، في حين أن بعد بداية تطور قطاع التأمين في عام

2003، بلغ متوسط معدل النمو (15.4) في خلال الفترة (2003-2013) (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2017). مما يطرح التساؤل: ما مدى تأثير قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟

تقوم فرضية الدراسة على: " يؤدي نمو قطاع التأمين إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في الأجلين القصير والطويل".

تهدف الدراسة لمعرفة أثر التأمين على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، من خلال التأصيل النظري للعلاقة ومسح الدراسات السابقة، واستعراض التغيرات في قطاع التأمين بالمملكة العربية السعودية، وقنوات تأثير التأمين على النمو الاقتصادي فيها، ثم قياس هذا للوصول إلى نتائج وتوصيات، قد تساهم في مساعدة متخذي القرارات على استغلال قطاع التأمين بالشكل الأمثل لدعم الاستثمارات في السعودية، والتصدير غير النفطي، وخفض الواردات الخدمية حتى تتحقق التطلعات للنمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية.

تتميز الدراسة بأنها تقيس وتوضح أثر التأمين على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، خلال الفترة الحديثة التي احتوت تطور قطاع التأمين (1992-2017). وباستخدام الأسلوب القياسي (ARDL). حيث يوجد عدة دراسات سابقة تناولت أثر التأمين على النمو الاقتصادي لدول مختلفة مثل (شريقي، 2008؛ بالي وصديقي، 2016؛ محمد، 2017) تطبيقا على سوريا، الجزائر، مصر. لكن تندر المحاولات لدراسة أثر التأمين على النمو الاقتصادي للسعودية، ورغم وجود دراسات مطبقة على السعودية متعلقة بالتأمين، لكنها لم تتطرق إلى أثر التأمين على النمو الاقتصادي، مثل (إسماعيل، 2015؛ السهلاوي وقندوز، 2015) تم التطبيق على 25 سنة خلال الفترة (1992-2017) وفقاً لما توفر من مصدر بيانات وكونها مدة احتوت تطور قطاع التأمين.

تتبع الدراسة المنهج الوصفي لاستعراض الإطار النظري لتوضيح مفهوم التأمين ووظائفه وأهميته للنمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية. بالإضافة إلى الأسلوب القياسي باستخدام طريقة (ARDL) لقياس أثر التأمين على النمو الاقتصادي. بالاعتماد على مؤشر التأمين وهو نسبة التأمين والخدمات المالية من واردات الخدمات التجارية، الذي تم الحصول عليه من البنك الدولي. ويتمثل مؤشر النمو الاقتصادي في معدل تغير إجمالي الناتج المحلي، وتم الحصول عليه من مؤسسة النقد العربي السعودي.

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور، الأول الإطار النظري ويشمل التأصيل النظري والدراسات السابقة. والثاني الإطار التطبيقي ويتضمن نشأة وتطور قطاع التأمين، وتأثير التأمين المحلي على واردات التأمين. والثالث الإطار القياسي الذي تناول قياس العلاقة محل الدراسة من خلال اتباع منهجية (ARDL)، وأخيرا مناقشة النتائج والتوصيات.

1. التأصيل النظري والدراسات السابقة:

ظهر التأمين بصورة التأمين البحري مع انتشار التجارة البحرية أواخر القرن الرابع عشر في أوروبا، ثم تطور وتعددت أنواعه تدريجياً. وزادت الحاجة للتأمين مع ظهور مخاطر جديدة لم توجد سابقا، ناتجة عن تقدم الحضارات والصناعة وتحسن المستوى الاقتصادي، وما صاحبه من تطور الآلات ووسائل الإنتاج ووسائل النقل وتقدم الطب. حيث وُجد التأمين ضد حوادث السيارات، والتأمين من مسؤولية الأطباء، والتأمين الصحي، والتأمين الجوي وغيرها. وكان الدافع لتطوير التأمين وسبب وجوده من القرن الرابع عشر حتى الواحد والعشرين هي وظائفه التي تلبي حاجات كل من الأفراد والمجتمع (المقبالي و زهرة، 2015)

لم تتطرق النظريات الاقتصادية إلى التأمين وأثره على النمو الاقتصادي بطريقة مباشرة. لكن تناولت جميع المدارس الاقتصادية النمو الاقتصادي، باعتباره إما الزيادة في الدخل الفردي أو الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة. ويرتبط التأمين بالنمو كونه أداة لمواجهة المخاطر، التي اهتم بها كينز في إطار اهتمامه بالاستثمار. حيث أن النظرية الكينزية عبرت عن مكونات النمو الاقتصادي متمثلة في الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري وعائدات الصادرات وقيمة الواردات.

كما ارتبط الخطر في الفكر الاقتصادي بالتوقعات واحتمالات الخسارة عند الاستثمار في السندات. فلقد تطرق كينز لفكرة احتمال الخسارة، واهتم بتوقع أرباح الاستثمار باعتبارها هي التي تحفز روح المخاطرة عند المستثمر، التي تشير إلى التفاؤل والرغبة في المشاركة بالعمليات الاستثمارية. ويتفق (Tobin) مع النظرية الكينزية، أنه في حالة عدم اليقين يحتفظ المستثمر بالنقود والسندات معا؛ لأن في حالة احتفظ المستثمر بكل ثروته على شكل نقود لن يواجه المخاطر وفي المقابل لن يحصل على أرباح أو عوائد. أما إذا احفظ بجزء من ثروته بشكل سندات سيواجه مخاطر، يحتاج إلى تعويضها من خلال توقع عائد عالي. وإذا احتفظ بكل ثروته بشكل سندات يتوقع المستثمر أعلى عائد ممكن، مما يعني أن توقع عائد أعلى يؤدي لزيادة الاستثمار (زيدان، 2010)

ويوفر النظام المالي عملية المشاركة في تحمل المخاطرة من خلال تمكين المدخر من الاحتفاظ بالعديد من الأصول المالية في شكل محفظة مالية قليلة التقلب في قيمتها وعوائد استثماراتها، خاصة أن أغلب المدخرين ليس لديهم روح المخاطرة. حيث ينقل النظام المالي الأموال، وينقل أيضا المخاطر. وعلاوة على ذلك يعزز النظام المالي دور التأمين كوسيط مالي في النمو الاقتصادي من خلال تحويل الادخار إلى الاستثمار. حيث نال الاستثمار أهمية كبيرة في الفكر الاقتصادي، كما ورد في نموذج هارود–دومار ونظرية شومبتير، تأكيدا لما بينه أدم سميث بأن الادخار ضروري لرفع مستوى رأس المال بالتالي المقدرة الإنتاجية، لزيادة الإنتاج إضافة إلى عامل تراكم رأس المال الذي مصدره الادخار (بن قندوز، 2013).

إن الفكرة القائلة بأن تشكيل سوق تأمين وطني ضروري للنمو الاقتصادي، تم تطويرها لأول مرة في عام 1964، حيث أعلن في المؤتمر الأول للأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن "سوقاً وطنية سليمة للتأمين وإعادة التأمين هي سمة أساسية النمو الاقتصادي" (Phukaradze, 2014). رغم أن هناك تفسيراً نظرياً للعلاقة الإيجابية بين

التأمين ومؤشر إجمالي الناتج المحلي للدولة، إلا أن الدراسات التجريبية تشير إلى نتائج تختلف باختلاف الدول. بالتالي لا يمكن تعميم نتائج الدراسات والاكتفاء بها. حيث احتلت علاقة نشاط التأمين والنمو الاقتصادي اهتماماً كبيراً، مما يبرر وجود عدد كبير من الأدبيات الاقتصادية.

تدعم أغلب الأدبيات الاقتصادية العلاقة الإيجابية بين التأمين والنمو الاقتصادي. حيث توصلت نتائج دراسة (محمد، 2017) إلى أن قطاع التأمين من أهم قطاعات الخدمات المالية وأكثرها تأثيرا في الاقتصاد القومي، نظراً لمساهمته في كافة الأنشطة الاقتصادية في مصر. مما يعني أن للتأمين دوراً تنموياً كبيراً، وتدعم تلك النتيجة دراسات أخرى منها دراسة (Kjosevski,2011) المطبقة على مقدونيا حيث توصلت نتائجها إلى أن تطوير قطاع التأمين يؤثر إيجابياً وبشكل ملحوظ على النمو الاقتصادي. ودراسة (شريقي، 2008)، تطبيقاً على سوريا، توصلت إلى أن هناك ارتباط كبير بين تطور قطاع التأمين والتطور الاقتصادي العام. ويؤدي التأمين دوراً هاماً في تحفيز الاستثمار وبالتالي النمو الاقتصادي، حيث استنتج كل من (البياتي و العتابي، 2013)، أن هناك علاقة ارتباط وتأثير بين نمو الأقساط وزيادة الاستثمارات وتحقيق الإيرادات.

ويمثل انخفاض الثقافة التأمينية عائقا أمام تطور قطاع التأمين (البياتي والعتابي، 2013). مما يدل على أن الثقافة التأمينية، التي تتمثل في معرفة ما يقدم التأمين من خدمات كالحماية والادخار والاستثمار ومدى مشروعيته، تساهم في تأثير التأمين على النمو الاقتصادي. وأكد على ذلك نتائج الدراسات المطبقة على الجزائر التي توصلت إلى أن أول العوائق أمام قطاع التأمين هو عدم وجود ثقافة التأمين، وقلة الوعي بمدى أهميته (زقرير، 2017)

يعتبر أيضا الدخل الحقيقي من أهم المتغيرات المؤثرة على أقساط التأمين، بجانب الثقافة التأمينية (بالي وصديقي، 2016) وتأكيداً على ذلك تم التوصل من قبل (عتو و مغراوي، 2016) إلى أن الوضع المادي للأفراد هو الذي يلعب دوراً في زيادة أو انخفاض مستوى الثقافة التأمينية، بالإضافة إلى وجود عدم ثقة من قبل الافراد بشركات التأمين، ووجود شك بعدم مشروعية التأمين. لذا قد يتحدد مدى تأثير التأمين على النمو الاقتصادي، بناء على كل من المستوى المادي، والالتزام القانوني من قبل شركات التأمين بدفع التعويضات، بالإضافة إلى دور الدولة في مراقبتها لشركات التأمين، مما يدعم ثقة الأفراد فيها.

في المقابل، توصلت دراسات أخرى إلى عدم وجود تأثير كبير للتأمين على النمو الاقتصادي في الدول النامية (Abdullah,2013). وأن هذا التأثير قد يختلف حسب مستوى دخل الدولة، ففي الدول ذات الدخل الأعلى يكون للتأمين تأثيراً أكبر (Arena,2006). وقد يرجع عدم تأثير التأمين على النمو الاقتصادي إلى عدم تكامله مع قطاعات أخرى على رأسها القطاع المصرفي. حيث يكون دور التأمين في التكامل من خلال تسهيل نشاط الوساطة المصرفية من خلال تقديم الضمانات، التي تقلل من تعرض البنك للمخاطر، وذلك لتعزيز مستويات الإقراض (Kjosevski, 2011).

وتكون مساهمة القطاع المصرفي في تطوير نشاط التأمين من خلال تقديم خدمات تحسن طرق الدفع والحوالات، بالتالي يتحسن دور شركات التأمين في الوساطة المالية (Kjosevski,2011). ومما يدعم حاجة قطاع

التأمين في بعض الدول إلى التكامل مع قطاع أخر، توصل كل من (Kaushal and Ghosh,2017)، إلى أن قطاع التأمين يؤدي لتطور القطاع المصرفي، وبالتالي يؤدي إلى النمو الاقتصادي في الهند، وأيضا توصل (زقرير، 2017) إلى أن من عوائق تطوير قطاع التأمين في الجزائر، قصور الاستراتيجيات المتعلقة بالتأمين المصرفي، وضعف المنافسة على صعيد كل من سوق المصرفية والسوق التأمينية.

وتوصلت دراسة (Din &Baker & Regupathi, 2017) إلى أن التأمين يلعب دوراً لتعزيز النمو الاقتصادي للدول النامية –طبقت على عشر دول نامية منها السعودية– وكانت خلال الفترة (2006 – 2015)، وهي فترة احتوت تطبيقات التشريعات لقطاع التأمين، حيث أصدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية دليل عمل لعام 2003 تضمن تحديث لوسائل الإشراف والرقابة على نشاط التأمين، لكي يعتمد في الدول النامية، مما أدى إلى ظهور النتيجة بأن التأمين يعزز النمو في الدول النامية، مما يعني أن الدراسة كانت على فترة انتقالية وقصيرة.

يعتبر عدم وجود دراسة تطبيقية لأثر التأمين على النمو الاقتصادي في السعودية تحديداً فجوة في الأدب الاقتصادي، لذا تم عمل الدراسة لسد هذه الفجوة، من خلال تناول أثر التأمين على النمو الاقتصادي في السعودية بشكل مستقل عن الدول النامية. نظراً لاختلافها اجتماعيا وثقافيا واختلافها اقتصاديا في كون السعودية دولة نفطية تواجه تغيرات خلال سعيها إلى التحول عن اعتمادها على إيرادات النفط، ولأن نظام التأمين فيها قد يكون خاضعا لعوامل أخرى تؤثر على علاقته بالنمو الاقتصادي.

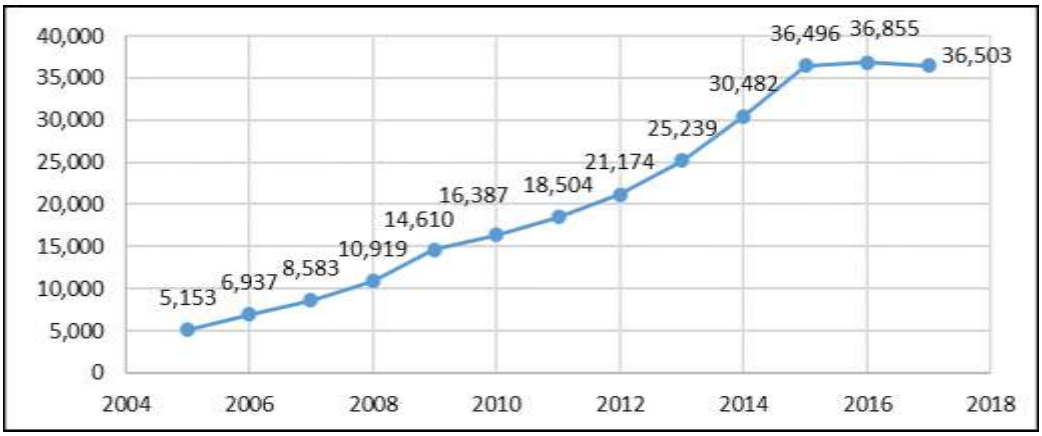
2. نشأة وتطور قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية:

كانت بداية نشاط التأمين في السعودية من خلال وكالات وفروع لشركات أجنبية. ولاحقا في السبعينات تأسست ثلاث شركات تأمين سعودية فقط، وذلك قبل عام 1977 الذي صدر فيه قرار عن هيئة كبار العلماء بأن التأمين التعاوني مقبول شرعاً في الشريعة الإسلامية. وبذلك أسست الشركة الوطنية للتأمين في عام 1986، والتي سميت بعد ذلك بالشركة التعاونية للتأمين، وكان تأسيسها بهدف التأمين على المشاريع الكبيرة والاحتفاظ بجزء كبير من أقساط التأمين داخل السعودية. وبعدها أصبح التأمين التعاوني هو الشكل لتقديم التأمين في السعودية. واستمرت شركات التأمين الأجنبية في العمل داخل السعودية كوسيط لشركات إعادة التأمين في الخارج (بن منيع، 2016).

وتم تحديد مؤسسة النقد العربي السعودي لتكون مسؤولة عن نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني عام 2003. وكان من أهداف هذا النظام تطوير قطاع التأمين في السعودية، واستقرار سوق التأمين، وتشجيع المنافسة في توفير الخدمات التأمينية، وحماية حقوق المؤمن لهم والمستثمرين (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2003) فمن خلال التطور التنظيمي والتشريعي وإلزامية بعض أنواع التأمين، تطور قطاع التأمين في السعودية بشكل سريع، وجعل في السعودية أكبر سوق تأمين تعاوني في العالم عام 2009، حيث كانت إجمالي أقساط التأمين المكتتبة تعادل (14,610) مليار ريال في عام 2009 (بن بيتش وقندوز، 2016؛ مؤسسة النقد العربي السعودي،2017).

حيث شهد سوق التأمين السعودي حركة نشطة ومنافسة بين الشركات، فقد بلغت إجمالي أقساط التأمين المكتتبة عام 2007 (8.5) مليار ريال وفي عام 2017 بلغت إجمالي أقساط التأمين المكتتبة (36.5) مليار ريال. يعني أن خلال عشر سنوات تضاعفت إجمالي أقساط التأمين المكتتبة أربعة أضعاف (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2017). ويوضح الشكل التالي إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2005-2017)

الشكل 01: " إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2005-2017)"



المصدر: إعداد الباحثتين، بالاعتماد على مؤسسة النقد العربي السعودي (2017).

يلاحظ من الشكل (1)، أن السعودية شهدت نمواً سريعا في قطاع التأمين من خلال مؤشر إجمالي الأقساط المكتتبة. وذلك تجاوباً للأنظمة والتشريعات التي لم تكتمل إلا بعد عام 2003. وأيضا كان لإلزامية الضمان الطبي التعاوني على الموظفين المقيمين في عام 2006 وعلى العاملين السعوديون في القطاع الخاص في عام 2010، مساهمة في ارتفاع إجمالي الأقساط المكتتبة، بالإضافة إلى دور زيادة عدد السكان وما يصاحبه من زيادة عدد المركبات، حيث يختلف هيكل سوق التأمين السعودي عن أسواق التأمين العالمية، بأن التأمين الصحي وتأمين المركبات يمثل النسبة الكبرى من سوق التأمين السعودي (البلاد المالية، 2014). ولا تزال السعودية تبذل مجهوداً لتطوير قطاع التأمين، من خلال مواكبة المتطلبات لتطويره. خاصة من خلال مخرجات التعليم، نظراً لأن نقص الكوادر السعودية المؤهلة للعمل في قطاع التأمين أسهم في شكل مباشر في ضعف القطاع (بن منيع،2016)

3. آليات تأثير التأمين على النمو الاقتصادي في السعودية:

يعتبر كل من الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي والصادرات والواردات من مكونات إجمالي الناتج المحلي، فمن خلال دور التأمين في كل منهم، يكون تأثيره على النمو الاقتصادي. ولمعرفة أثر التأمين على النمو الاقتصادي

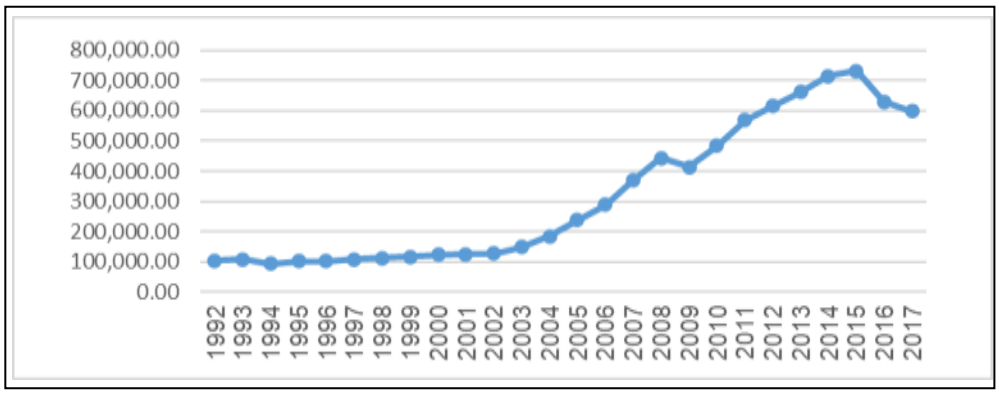
لابد من استعراض تأثيره على كل من مكونات النمو بشكل مستقل؛ لأنه من الصعب للتأمين رغم التطور الحاصل في القطاع أن يظهر أثره بشكل مباشر على معدلات النمو الاقتصادي.

حيث يعادل أقصى مبلغ توصل إلية، مؤشر إجمالي الأقساط المكتتبة لقطاع التأمين (36) مليار ريال، وهو قليل جدا للتأثير في إجمالي الناتج المحلي الذي يبلغ في المتوسط (1,350) مليار ريال تقريبا، خلال الفترة (1992-2017)، حيث لا تتجاوز نسبة إجمالي أقساط التأمين المكتتبة 2.7% من إجمالي الناتج المحلي (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2017). مما يبرر أهمية التطرق للعلاقة غير المباشرة من خلال استعراض تأثير التأمين على كل من الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي والصادرات والواردات.

1.3. الاستثمار:

تهتم السعودية بالاستثمار لدوره في تحسين ميزان المدفوعات، وتشجيع التصدير وخلق فرص عمل. كما أنها تُصدر التشريعات لحماية المستثمرين وجعل السعودية جاذبة للاستثمار في مختلف القطاعات وذلك لتحقيق النمو الاقتصادي. حيث يُفرض عند تأسيس شركة تأمين أو إعادة تأمين أن تكون شركة مساهمة، ولا يسمح لشركة التأمين التوقف عن مزاولة عملها إلا بعد الحصول على موافقة من مؤسسة النقد العربي السعودي، وذلك لحماية حقوق المستثمرين (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2003).

الشكل 02: " إجمالي الاستثمار في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1992– 2017)"



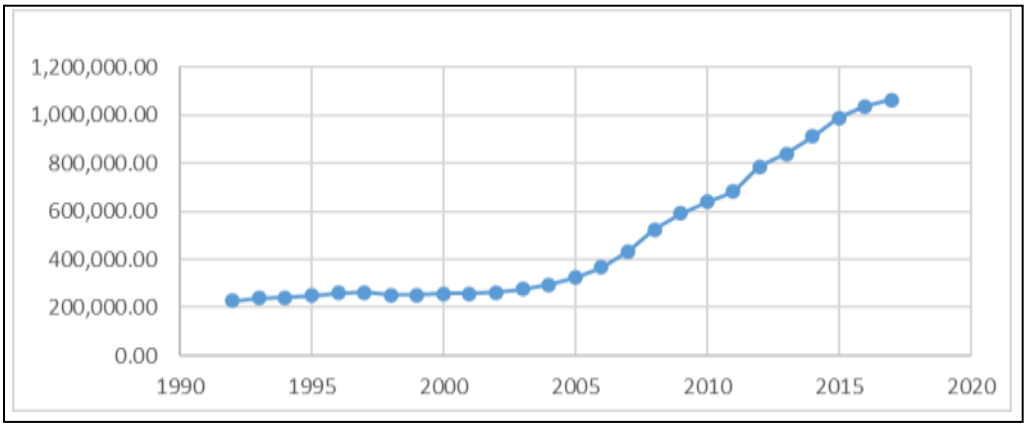
المصدر: إعداد الباحثتين، بالاعتماد على مؤسسة النقد العربي السعودي (2017).

يتضح من الشكل (2)، أن الاستثمار في السعودية بدأ بالارتفاع وبمعدلات متزايدة من عام 2003، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط من عام 2001. ويعود انخفاض الاستثمار في عام 2009 للأزمة المالية لعام 2008 التي أدت لانهيار أسعار كل من الأسهم والنفط. وأدى الركود في الاقتصاد العالمي إلى انخفاض الاستثمار في عام 2015. وقد يكون للتأمين مساهمة في ارتفاع الاستثمار بمعدلات متزايدة بعد عام 2003 وذلك من خلال جذبه للاستثمارات كونه من القطاعات الواعدة في السعودية (بن منيع، 2016).

2.3.الانفاق الاستهلاكي:

يعتبر الدخل هو المحدد للإنفاق الاستهلاكي، الذي هو مجموع ما ينفقه الأفراد على السلع والخدمات بأنواعها، وأكبر جزء من الإنفاق الاستهلاكي يكون على السلع المعمرة مثل المنازل والمركبات. ويؤدي زيادة الإنفاق على السلع الاستهلاكية كالمركبات، إلى زيادة في الإنفاق على التأمين حيث أن التأمين على المركبات إلزامي في السعودية، مما يقلل الدخل المتبقي لدى الفرد. مما يعني أن التأمين مثل الادخار يقتطع جزء من الدخل ويترتب عليه انخفاض في الإنفاق الاستهلاكي. ويوضح الشكل التالي إجمالي الإنفاق الاستهلاكي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1992- 2017):

الشكل 03: " إجمالي الإنفاق الاستهلاكي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1992– 2017)"



المصدر: إعداد الباحثتين، بالاعتماد على مؤسسة النقد العربي السعودي (2017).

يتضح من الشكل (3)، الارتفاع المستمر في الإنفاق الاستهلاكي في السعودية، وذلك يعود بشكل أساسي لارتفاع مستوى الدخل، حيث كان متوسط دخل الفرد لعام 1992 يبلغ تقريباً (30) ألف ريال سنويا، وفي عام 2017 بلغ تقريباً (78) ألف ريال سنويا (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2017). بالإضافة إلى تزايد أعداد الإناث العاملات في السعودية عن السنوات السابقة بشكل كبير مما يضيف لدخل الأسرة ويزيد من استهلاكها. ومن الصعب تحديد دور التأمين في الإنفاق الاستهلاكي في السعودية. فلابد أن تكون مبالغ إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في السعودية أكبر مما وصلت إليه؛ ليتم اعتبارها تقوم باقتطاع جزء من دخول عدد كبير من الأفراد، لتؤثر في الإنفاق الاستهلاكي.

ومن ناحية أخرى، يصاحب التطور في قطاع التأمين، توسع شركات التأمين وتعددها، الذي يتطلب زيادة في عدد العمال، في مختلف مجالات الشركة كالفنية والإدارية، حيث أصبح مجموع شركات التأمين وإعادة التأمين في السعودية 33 شركة عام 2017 (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2017). ويوضح الجدول التالي عدد الموظفين العاملين في شركات التأمين في المملكة العربية السعودية ونسبة السعودة فيها خلال عدة سنوات.

الجدول 01: " عدد الموظفين العاملين في شركات التأمين في السعودية ونسبة السعودة فيها "

السنة	2018	2009	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الموظفين	5,447	5,800	8,519	9,261	9,559	9,682	10,039	11,272
نسبة السعودة	%48.8	%47.5	%55	%56	%57	%59	%58	%69

المصدر: إعداد الباحثتين، بالاعتماد على مؤسسة النقد العربي السعودي (أعداد متفرقة).

* تم اختيار السنوات بناءً علي توفر بيانات عدد الموظفين العاملين في شركات التأمين، ونسبة السعودة فيها.

ويلاحظ من الجدول (1)، استمرار التزايد في أعداد العمال وارتفاع نسبة السعودة في شركات التأمين، وذلك عائد لإلزام شركة التأمين المرخصة بنسبة سعودة 30% نهاية العام الأول من التشغيل وأن تزداد نسبة السعودة سنوياً حسب خطة العمل (مؤسسة النقد العربي السعودي،2013). وذلك يشير إلى أن استمرار قطاع التأمين في التطور والتوسع، قد يساعد في التوظف والحد من البطالة في السعودية مما يؤدي لزيادة دخل الفرد بالتالي زيادة الإنفاق الاستهلاكي.

3.3.الميزان التجاري (الصادرات والواردات):

تأسست الشركة الوطنية للتأمين في السعودية في الثمانينات بهدف الاحتفاظ بجزء كبير من أقساط التأمين داخل السعودية، وبالتالي خفض الواردات الخدمية من خلال التأمين لدى شركات تأمين محلية. مما يعكس أن اهتمام السعودية بالتأمين ناتج عن اهتمامها بتحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتوفير النقد الأجنبي إلى جانب التجارة الدولية. ويوضح الشكل التالي إجمالي الصادرات والواردات في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1992- 2017).

الشكل 04: " إجمالي الصادرات والواردات في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1992– 2017)"

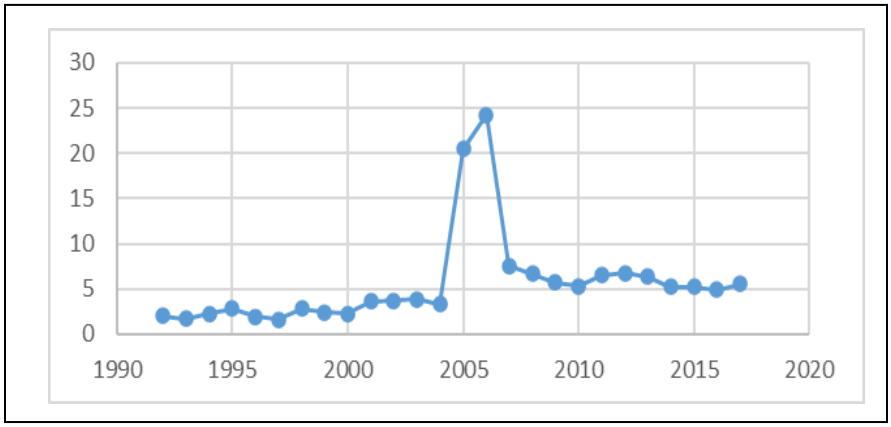


المصدر: إعداد الباحثتين، بالاعتماد على مؤسسة النقد العربي السعودي (2017).

تعتبر علاقة كل من الصادرات والواردات تبادلية مع التأمين، حيث يرتفع الطلب على التأمين، نتيجة ارتفاع التصدير والاستيراد. فالتأمين بدوره يسهل كل من عملية التصدير والاستيراد، ويعتبر التأمين شرطا إلزاميا

بناء على شروط التجارة الدولية (هيئة تنمية الصادرات السعودية، 2015). ويوضح الشكل (4)، ارتفاع كل من الصادرات والواردات، الناتج عن ارتفاع أسعار النفط، ومستوى الدخول. وفي ظل العلاقة التبادلية بين التأمين وكل من الصادرات والواردات، من المفترض أن يصاحب هذا الارتفاع في إجمالي الصادرات والواردات، ارتفاع واردات التأمين. فقد جرت العادة عند التصدير أو الاستيراد في السعودية الاعتماد على التأمين الأجنبي، ويوضح الشكل التالي التأمين والخدمات المالية نسبة من واردات الخدمات التجارية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2017 -1992)

الشكل 05: " التأمين والخدمات المالية نسبة من واردات الخدمات التجارية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1992– 2017)"



المصدر: إعداد الباحثتين، بالاعتماد على البنك الدولي (2018).

يتضح من الشكل (5)، أن التغيرات طفيفة في واردات التأمين أغلب الفترات، ماعدا ارتفاع كبير في عام 2005 و2006؛ بسبب ارتفاع كل من الصادرات والواردات بشكل كبير في عام 2005 و2006. وبالرغم من ارتفاع كل من متوسط إجمالي الصادرات والواردات في السعودية، إلا أنه لم يكن الارتفاع في واردات التأمين في نفس السياق، مما يشير إلى أن تطور قطاع التأمين أدى لتخفيف التصاعد في واردات التأمين. من خلال الاعتماد جزئيا على التأمين المحلي في عملية التأمين، بدلاً من الاعتماد الكامل على التأمين الخارجي. ويعني ذلك أن للتأمين المحلي دور في خفض الواردات الخدمية المتمثلة بالتأمين لدى شركات أجنبية.

يستخلص من الإطار التطبيقي أن لتطور قطاع التأمين في السعودية دور في خفض الواردات الخدمية المتمثلة بالتأمين لدى شركات أجنبية.

4. النموذج القياسي:

يهدف النموذج القياسي إلى قياس أثر التأمين على النمو الاقتصادي في السعودية خلال الفترة (2017-1992). من خلال اختبار فرضية البحث التي تنص على أن "نمو قطاع التأمين يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل". وبناء على نتائج اختبارات جذر الوحدة للاستقرارية تم اختيار نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة(ARDL) ، ولما يتميز به النموذج بكونه ديناميكياً يأخذ اعتبار الزمن، ويقوم بربط الأجل القصير والطويل في نفس المعادلة، بالإضافة إلى أن صغر حجم العينة لا يعتبر عائقا لدقة تقديراته.

1.4. اختبار استقرارية متغيرات النموذج وتقدير نموذج (ARDL):

يعد الإجراء الأول لاختيار نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة هو اختبار استقرارية (سكون) السلاسل الزمنية للمتغيرات، ويعتبر اختبار الاستقرارية وسيلة لتحديد النموذج المناسب للاستخدام في القياس.

الجدول 02: " نتائج اختبارات جذر الوحدة للاستقرارية "

Variables		Level			First Difference		
		Intercept	Intercept and Trend	None	Intercept	Intercept and Trend	None
		Prob.	*Prob.*	*Prob.*	*Prob.*	*Prob.*	*Prob.*
IN		-2.5672	-2.5917	-1.5589	-5.1954	-5.1086	-5.3141
		(0.1128)	(0.2865)	(0.1099)	(0.0004)	(0.0023)	(0.0000)
GV		-2.4829	-2.2177	-0.7368	-4.6582	-4.5428	-4.7623
		(0.1313)	(0.4601)	(0.3871)	(0.0012)	(0.0073)	(0.0000)
CN		-1.4413	-0.8902	-0.4221	-4.4024	-4.3318	-4.4860
		(0.5459	(0.9415)	(0.5206)	(0.0022	(0.0119)	(0.0001)
NV		-1.6140	-2.8540	0.0404	-5.2003	-5.1226	-5.3253
		(0.4609)	(0.1929)	(0.6864)	(0.0003)	(0.0020)	(0.0000)
Critical Values	1%	-3.7240	-4.3743	-2.6607	-3.7529	-4.4163	-2.6693
	5%	-2.9862	-3.6032	-1.9550	-2.9980	-3.6220	-1.9564
	10%	-2.6326	-3.2380	-1.6090	-2.6387	-3.2485	-1.6084

المصدر: إعداد الباحثتين باستخدام برنامج EViews 9

* القيم بين الأقواس تعبر عن احتمالية t المحسوبة.

يلاحظ من الجدول (2)، أن جميع السلاسل ساكنة عند إجراء الفرق الأول باستعمال اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)، لذا تم اختيار نموذج (ARDL)

يمكن وصف العلاقة لمعادلة معدل النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة حسب نموذج (ARDL) ما يلي:

المعادلة 01

$$\Delta GDP = a_0 + \sum_{i=1}^{n} \beta_1 \Delta\, GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} \beta_2\, \Delta\, IN_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} \beta_3 \Delta\, \mathrm{CNt}_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} \beta_4 \Delta\, \mathrm{NVt}_{t-i} + \delta_1 GDP_{t-1} + \delta_2 IN_{t-1} + \delta_3 CN_{t-1} + \delta_4 NV_{t-1} + \mu_t$$

- IN =التأمين والخدمات المالية (نسبة من واردات الخدمات التجارية)[3] (البنك الدولي، 2018)
- CN =نسبة الاستهلاكي الخاص من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية.
- NV =نسبة الاستثمار من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية.
- GDP= معدل تغير إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية كمؤشر لمعدل النمو الاقتصادي (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2017).
- Δ = تمثل الفرق
- a_0 =الحد الثابت
- n, m =تمثل الحدود العليا لفترات الابطاء الزمني للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع.
- β_1, β_2 = معلمات الأجل القصير.
- δ_1, δ_2 =معلمات الأجل الطويل.
- μ_t =حد الخطأ العشوائي.

يتطلب لإجراء اختبار وجود التكامل المشترك بين المتغيرات، أي اختبار وجود علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في النموذج، أن تتم صياغة الفروض كالاتي :

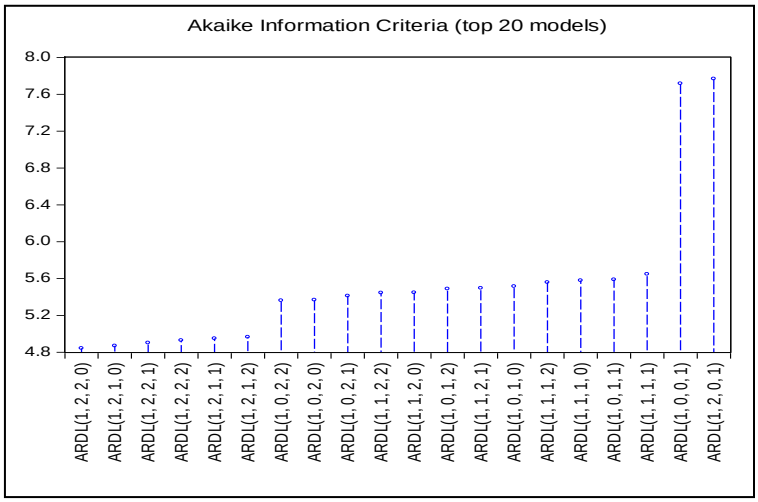
- فرض العدم: عدم وجود علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات

$$H_0: \delta_1 = \delta_2 = \delta_3 = \delta_4 = 0$$

- مقابل الفرض البديل: يوجد علاقة توازنية بين المتغيرات في الأجل الطويل

$$H_1: \delta_1 \neq \delta_2 \neq \delta_3 \neq \delta_4 \neq 0$$

الشكل 06: " اختبار المفاضلة بين فترات الابطاء"



المصدر: إعداد الباحثتين باستخدام برنامج EViews 9

يمكن فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل. فمن خلال المنهجية المستخدمة يمكن تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في كل من الأجل القصير والطويل في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. يتم اختيار فترة الابطاء الأقل قيمة حسب معيار ((AIC، أي اختيار طول الفترة الدنيا كما في الشكل (6)، الذي يوضح أن فترات الابطاء المثلى لنموذج (ARDL) هي (1,2,2,0) حسب معيار (AIC).

الجدول 03: " نتائج تقدير نموذج (**ARDL**)"

Dependent Variable: **GDP**

Selected Model: **ARDL** (**1**, **2**, **2**, **0**)

Varible	*Coefficient*	*Std. Error*	*t-Statistic*	*Prob.**
GDP(-1)	0.271193	0.143860	1.885117	0.0777
IN	0.367208	0.144976	2.532890	0.0222
IN(-1)	-0.231029	0.141975	-1.627252	0.1232
IN(-2)	0.566757	0.142462	3.978295	0.0011
CN	-327.6560	17.61971	-18.59600	0.0000
CN(-1)	365.1359	49.67878	7.349937	0.0000
R-squared			0.973281	
Adjusted R-squared			0.961592	
Durbin-Watson stat			1.776053	

المصدر: إعداد الباحثتين باستخدام برنامج EViews 9

يوضح جدول (3)، التقدير لنموذج (ARDL) الذي يضم معدل النمو الاقتصادي كمتغير تابع، والتأمين والاستهلاك والاستثمار كمتغيرات مستقلة، ويظهر أن قيمة معامل تصحيح الخطأ للنموذج (R2=0.97)، والتي تعني أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر 97% من التغيرات في معدل النمو الاقتصادي، مما يشير إلى القوة التفسيرية للنموذج، مما يمهد لإجراء اختبار الحدود للتكامل المشترك

الجدول 04: " اختبار الحدود للتكامل المشترك"

ARDL Bounds Test		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	**Value**	**k**
F-statistic	6.613764	3
Critical Value Bounds		
Significance	**I0 Bound**	**I1 Bound**
10%	2.01	3.1
5%	2.45	3.63
2.5%	2.87	4.16
1%	3.42	4.84

المصدر: إعداد الباحثتين باستخدام برنامج EViews 9

يلاحظ من الجدول (4)، أن قيمة إحصائية (F) تساوي (6.61) أكبر من القيم الحرجة عند كافة مستويات المعنوية، ويدل ذلك على وجود علاقة توازنية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأجل الطويل. مما يمهد لإجراء التقدير للعلاقة قصيرة وطويلة الأجل.

ويلاحظ من نتائج نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة وطويلة الأجل الموضحة في الجدول (4)، أن أغلب المتغيرات المستقلة معنوية عند 5% في الأجل القصير والطويل. ويتضح أن للتأمين (IN)علاقة طردية مع النمو الاقتصادي في نفس السنة وفي الأجل الطويل، وبما أن مؤشر التأمين (IN) هو التأمين كنسبة من الواردات الخدمية، تعتبر العلاقة الطردية مناقضة للمضمون النظرية الاقتصادية، من المفترض أن يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي؛ كونه جزء من الواردات التي تؤثر سلباً على النمو.

وتفسير العلاقة الطردية بين التأمين (IN) نسبة من الواردات والنمو الاقتصادي، هو أن تأثير التأمين الإيجابي على النمو الاقتصادي تفوق علي أثر الواردات السلبي على هذا النمو. حيث أن زيادة التأمين بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي (0.36) وحدة، وهذا مطابق لنتيجة دراسة (شريقي، 2008). ويلاحظ أن للتأمين علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي في السنة اللاحقة ((IN(-1))، ويعود ذلك لكونه جزء من الواردات فزيادة التأمين بوحدة واحد يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي في السنة اللاحقة (0.56-) وحدة.

ويتضح أن للتأمين (IN) علاقة طردية مع النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، فزيادة التأمين بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي (0.96) وحدة. ويلاحظ أن تأثير التأمين على النمو الاقتصادي أعلى في الأجل الطويل من الأجل القصير، وهذا مطابق لنتيجة دراسة (Kaushal and Ghosh,2017). ويمكن شرح ذلك أنه في حالة تأسيس المشاريع، يتم الدفع مقابل التأمين مع تكاليف بناء وانشاء المشروع، وقد لا يتم تحصيل المنافع من المشروع إلا بعد اكتمال المشروع أو تشغيله، وذلك يعتبر في الأجل الطويل.

الجدول 05: " نتائج نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة وطويلة الأجل "

الأجل القصير

المتغيرات	المعامل	الانحراف المعياري	إحصائيةt	الاحتمالية
D(IN)	0.367208	0.144976	2.532890	0.0222
D(IN(–1))	-0.566757	0.142462	-3.978295	0.0011
D(CN)	-327.656042	17.619709	-18.595996	0.0000
D(CN(–1))	57.403274	42.149296	1.361903	0.1921
D(NV)	37.923434	16.523124	2.295173	0.0356
CointEq(–1)	-0.728807	0.143860	-5.066073	0.0001

Cointeq = GDP – (0.9645*IN –27.3371*CN + 52.0350*NV)

معاملات الأجل الطويل

المتغير	المعامل	الانحراف المعياري	إحصائيةt	الاحتمالية
IN	0.964503	0.246419	3.914076	0.0012
CN	-27.337053	9.795412	-2.790802	0.0131
NV	52.034979	20.943419	2.484550	0.0244

المصدر: إعداد الباحثتين باستخدام برنامج EViews 9

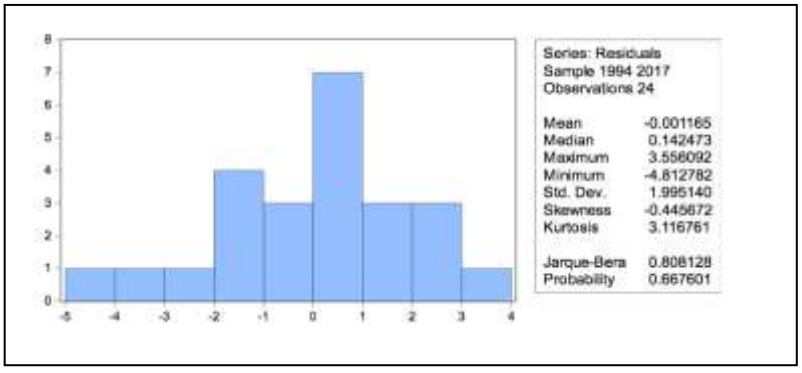
يختلف الاستهلاك (CN) بأن له علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، وهذا مخالف لمضمون النظرية الاقتصادية، ويعود ذلك إلى نوع الاستهلاك في السعودية. فهو موجه للخارج أي يترتب عليه زيادة في الطلب على الواردات وليس الزيادة في الطلب على الإنتاج المحلي. لذا يؤدي زيادة الاستهلاك (CN)بوحدة واحدة إلى انخفاض النمو الاقتصادي (327.65-) وحدة في الأجل القصير و(27.33-) وحدة في الأجل الطويل. ويلاحظ أن تأثير الاستهلاك (CN) أقل في الأجل الطويل من الأجل القصير مما قد يفسر أن الاستهلاك ((CN(-1)) غير معنوي عند 5% في السنة اللاحقة، والذي يعني أن تأثيره علي النمو الاقتصادي لا يمتد أثره إلى السنة اللاحقة. ويتضح أن للاستثمار (NV)علاقة طردية مع النمو الاقتصادي في الأجل القصير والطويل. حيث يؤدي زيادة الاستثمار بوحدة واحدة إلى زيادة النمو الاقتصادي (37.92) وحدة في الأجل القصير، و(52.03) وحدة في الأجل الطويل. وبالنسبة لمعلمة تصحيح الخطأ (CointEq(-1 بلغت (0.72-) وتأخذ إشارة سالبة وهي معنوية عند 5%. وتوضح سرعة التكييف تجاه القيم التوازنية، وتعتبر

سرعة التكيف في النموذج سريعة نسبياً، حيث أنه يتم تصحيح (72%) من الانحرافات في النمو الاقتصادي في الأجل القصير. وذلك يشير إلى وجود علاقة توازنية بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة في الأجل الطويل.

2.4. الاختبارات التشخيصية للنموذج القياسي :

تستخدم الاختبارات هذه للتأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية، أولا اختبار توزيع البواقي، للتحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي. ثانيا اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج، المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) & (SUSUMSQ)، للتحقق من استقرار نموذج (ARDL) المقدر حسب الشكل (5). ثالثا اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي (LM test)، للتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي. واختبار عدم ثبات التباين (Hetroskedasticity Test)، للتأكد من خلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين. واختبار (Ramsey) للتأكد من ملائمة التوصيف الرياضي للنموذج القياسي، والذي يأخذ الصورة الخطية في حالة (ARDL).

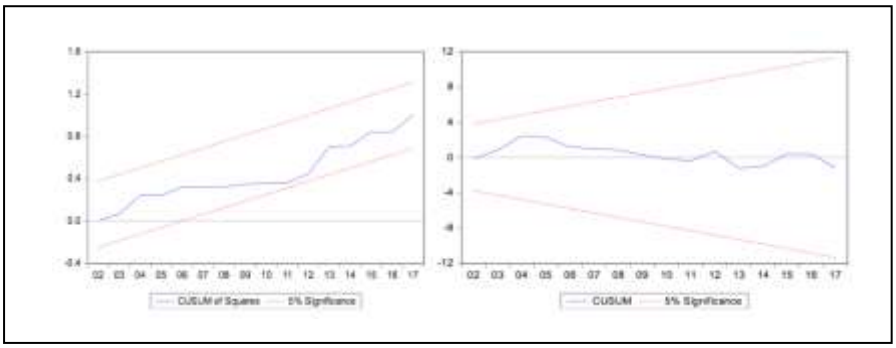
الشكل 05: " نتائج اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي "



المصدر: إعداد الباحثتين باستخدام برنامج EViews 9

يتضح من الشكل (5)، أن النموذج لا يعاني مشاكل في التوزيع الطبيعي، حسب إحصائية Jaque–Bera) التي تعادل (0.80)، والاحتمالية التي تعادل (0.66). مما يعني أن البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً.

الشكل 06: " المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) & (SUSUMSQ)"



ويتضح من الشكل (6)، أن الرسم يقع بين الحدود الحرجة، مما يدل على الاستقرار الهيكلي للنموذج، ومدى استقرار النموذج المستخدم مع الدراسة الحالية، بالإضافة إلى استقرار نتائج الأجل القصير مع نتائج الأجل الطويل في النموذج.

ويمكن تلخيص نتائج الاختبارات التشخيصية (Heteroskedasticity Test)، (LM test)، (Ramsey) في الجدول التالي

الجدول 06: " الاختبارات التشخيصية "

Breusch-Godfrey Serial Correlation :LM Test	***F-statistic***	0.583105	***Prob. F(2,14)***	0.5712
	Obs*R-squared	1.845477	***Prob. Chi-Square(2)***	0.3974
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	***F-statistic***	0.213364	***Prob. F(8,15)***	0.9833
	Obs*R-squared	2.452034	***Prob. Chi-Square(8)***	0.9639
Ramsey	***t-statistic***	0.840667	***Probability***	0.4137
	F-statistic	0.706720		0.4137

المصدر: إعداد الباحثتين باستخدام برنامج EViews 9

يلاحظ من جدول (6)، من خلال اختبار (Heteroskedasticity)، أن قيمة احتمالية كل من (F) و (Chi-Square) أكبر 5%، مما يعني أن النموذج خالي من مشكلة عدم ثبات التباين للخطأ العشوائي. ومن خلال اختبار (LM) يتضح أن القيمة لإحصائي (F) أكبر من 5%، ذلك يعني أن جميع معاملات الارتباط الذاتي تساوي صفر وبالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي. وحسب اختبار (Ramsey)، يعتبر النموذج ملاءم حيث أن القيمة لإحصائية (F) أكبر من 5%، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة التوصيف الرياضي للنموذج القياسي.

يستخلص من الإطار القياسي أن لمؤشر التأمين كنسبة من الواردات الخدمية، تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في كل من الأجلين القصير والطويل في السعودية. بالإضافة إلى أن تأثير التأمين في الأجل الطويل أكبر من الأجل القصير .

الخاتمة:

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التأمين على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1992-2017). وذلك من خلال اختبار الفرضية "يؤدي نمو قطاع التأمين إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في الأجلين القصير والطويل". حيث اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال ربط التأمين بالنظريات الاقتصادية، واستعراض الدراسات السابقة. وتوصلت الدراسة من خلال التأصيل النظري إلى ارتباط التأمين بكل من الاستثمار والادخار اللذان هما من مكونات النمو الاقتصادي. واتضح من خلال الدراسات السابقة أهمية الثقافة التأمينية في كونها محدد لمدى تأثير التأمين على النمو الاقتصادي بالإضافة لمستوى الدخول.

وسعت الدراسة من خلال الإطار التطبيقي لاستعراض تطور قطاع التأمين في السعودية وألية تأثير التأمين على النمو الاقتصادي، وتم التوصل إلى أن تطور قطاع التأمين أدى إلى خفض الواردات الخدمية.

باستخدام الأسلوب القياسي، تم قياس أثر التأمين كنسبة من الواردات الخدمية، المدفوع –من قبل السعودية– إلى الخارج مقابل خدمة التأمين، وعلاقته بالنمو الاقتصادي؛ لمعرفة ما إذا كان التأمين يعود بنتائج إيجابية ومعنوية على النمو الاقتصادي. وتم التوصل إلى أن التأمين كنسبة من الواردات الخدمية له تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل. بالإضافة إلى أن تأثير التأمين أكبر في الأجل الطويل من الأجل القصير. وتختلف النتائج القياسية مع دراسة (Abdalla,2013) التي توصلت إلى أن مؤشرات التأمين الأخرى غير إجمالي أقساط التأمين ليس لها تأثير معنوي على النمو الاقتصادي في السودان، وذلك لاختلاف طبيعة اقتصاد السودان عن اقتصاد السعودية.

من خلال ما توصل إلية النموذج القياسي، فإن التأمين، في ظل حسابه ضمن الواردات، يؤثر بشكل إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، وهو يفوق أثر الواردات السلبي على هذا النمو، وذلك يعني أن المنافع التي تعود من خدمة التأمين والتي قد تتمثل في إتمام علميات التصدير، وانشاء المشاريع، لها تأثير إيجابي أكبر علي النمو الاقتصادي من تأثير الواردات السلبي على هذا النمو. مما يؤكد على أن للتأمين تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي. لذا تم التوصل إلى أن تطور قطاع التأمين في السعودية سيجعل ما يُدفع من قبل الحكومة والمنشآت والأفراد في السعودية مقابل خدمة التأمين، موجه إلى شركات التأمين المحلية، والذي سيعود بأثر إيجابي أكبر على النمو الاقتصادي في السعودية.

ولا تختلف نتائج النموذج القياسي مع كل من نتائج الإطار النظري والتطبيقي. لذا يتم قبول ما تنص عليه فرضية الدراسة "يؤدي نمو قطاع التأمين إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في الأجلين القصير والطويل". وبالإمكان الإجابة على تساؤل الدراسة، بوجود تأثير لقطاع التأمين على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

:

و كمقترحات، توصي الدراسة متخذي القرارات، من خلال ما توصلت إليه من نتائج تؤكد على أهمية تطوير قطاع التأمين في السعودية، وذلك من خلال العمل على نشر الثقافة التأمينية، بواسطة برامج تثقيفية توضح ما العوائد من التأمين على مستوى الأفراد. مما يحفز الالتزام من قبل الأفراد بالتأمين الاجباري كالتأمين على المركبات. بالإضافة إلى طرح برامج تدريب تعاوني من قبل شركات التأمين لطلاب الجامعات، كمساهمة في التعليم وتوضيحاً إلى أن شركات التأمين ليست ذات أهداف مادية فقط، بل لها أهداف اقتصادية وتنموية. كما توصي الدراسة بالاستمرار في التأمين الخارجي حتى يتم تطوير قطاع التأمين المحلي بالشكل الأمثل، ثم إحلاله مكان التأمين الخارجي.

كما توصي الدراسة بتناول موضوع التأمين في الأبحاث المستقبلية، باستخدام مؤشرات أخرى للتأمين، والتطرق إلى مساهمة التأمين في النمو الاقتصادي بشكل مباشر، بالإضافة إلى التطرق لتأثير كل نوع من التأمين بشكل خاص، كتأثير التأمين البحري على النمو الاقتصادي ومكوناته. والتطرق لاستثمارات شركات التأمين بشكل خاص وأثرها على النمو الاقتصادي في السعودية. وذلك لما سيتوفر لاحقاً من بيانات أكثر دقة وتفصيلاً، حيث أن عدم توفر تلك البيانات بشكل كافي شكل قيداً عند إجراء هذه الدراسة.

قائمة المراجع:

- إسماعيل، عماد (2015)، مدى نجاح الاندماج بين شركات التأمين التعاوني السعودية، مجلة الاقتصاد والمالية في الجزائر، العدد 2015 00.
- البلاد المالية (2014)، قطاع التأمين في السوق المالية السعودية – الربع الأول 2014.
- البنك الدولي (2018)، التأمين والخدمات المالية نسبة من واردات الخدمات التجارية.
- الدين، مصلح (2011)، التأمين والشريعة الاسلامية، ط1، منتدى المعارف، لبنان.
- السهلاوي، خالد. قندوز، عبدالكريم (2015)، هامش الملاءة المالية في شركات التأمين وشركات إعادة التأمين السعودية، مجلة العلوم الاقتصادية في السودان، المجلد العاشر والعدد الثامن والثلاثون.
- العتابي، حسين. البياتي، زينب (2013)، دور شركات التأمين في تخطيط وتنمية الاقتصاد العراقي بحث تطبيقي في شركة التأمين العراقية العامة، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية في العراق، المجلد 16والعدد 1 لسنة 2016.
- المقبالي، مبارك. زهرة، محمد (2016)، أحكام عقد التأمين، ط1، دار الكتاب الجامعي، الإمارات – لبنان.
- بالي، مصعب. صديقي، مسعود (2016)، مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي الوطني، الملجة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية في الجزائر، العدد 02/2016.
- بن بيتش، بلال. قندوز، طارق (2016)، سوق التأمين العربي، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن.
- بن قندوز، أشواق (2013)، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن.

- بن منيع، محمد (2016)، العلاقة التكاملية بين أجهزة المرور وشركات التأمين، ط1، دار جامعة نايف للنشر، السعودية.
- زقرير، عادل (2017)، دور صيرفة التأمين في تطوير وإنعاش سوق التأمينات –حالة الجزائر–، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية في الجزائر، العدد 01 والجزء 2017 01.
- زيدان، سلمان (2010)، إدارة الخطر والتأمين، ط1، دار المناهم للنشر والتوزيع، الأردن.
- شريقي، طرفة (2008)، دور قطاع التأمين في النشاط الاقتصادي، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية– سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية في سورية، المجلد (30) والعدد 2008 (4).
- عبدالرزاق، حبار (2015)، الأداء الاقتصادي والمالي لقطاع التأمين في الجزائر خلال فترة 2016–2000، مجلة الاقتصاد والمالية في الجزائر، المجلد 04 والعدد01.
- عبيد، أسامة (2016)، استراتيجيات التأمين، ط1، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن.
- عتو، خليصة. مغراوي، جميلة (2016)، دور شركات التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي في الجزائر.
- محمد، إبراهيم (2017)، دور قطاع التأمين في تحقيق التنمية الاقتصادية، ط1، دار الجامعة الجديدة، مصر.
- مؤسسة النقد العربي السعودي (اعداد متفرقة)، "تقرير سوق التأمين العربي السعودي".
- مؤسسة النقد العربي السعودي (2017)، التقرير السنوي.
- مؤسسة النقد العربي السعودي (2003)، اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/32) وتاريخ 2/6/1424 هجري.
- هيئة تنمية الصادرات السعودية (2015)، دليل التصدير، الطبعة الثانية.

- Abdalla, Suliman (2013), On the Relationship between Insurance Sector and Economic Growth: Evidence from Sudan, Journal of Banking and Economics Issued by the General Administration for Research and Statistics Bank of Sudan, No 69.
- Arena, Marco (2006), Does Insurance Market Activity Promote Economic Growth? A Cross-Country Study for Industrialized and Developing Countrie, World Bank Policy Research, Working Paper 4098.
- Din, Sajid؛ Bakar, Arpah؛ Regupathi, Angappan (2017), Does Insurance Promote Economic Growth: A Comparative Study Of Developed And Emerging/ Developing Economies, Cogent economics and finance, 5: 1390029.
- Kaushal, Shrutikeeri؛ Ghosh, Amlan (2017), Banking, Insurance And Economic Growth In India, Journal of Financial Economic: ,Vol. 10 No. 1.
- Kjosevski, Jordan (2011), Impact of Insurance on Economic Growth: The Case of Republic of Macedonia, European Journal of Business and Economic, volume 4.

- Nkoro, Emeka؛ Uko, Aham (2016),Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Cointegration Technique Application and Interpretation, Journal of Statistical and Econometric Methods. Vol. 5 and No. 4.
- Phutkaradze, Jaba (2014), Impact of Insurance Market on Economic Growth in Post-Transition Countries, International Journal of Management and Economics, no. 44.

---

[1] المؤمن له يقصد به الشخص الذي يهدده خطر معين يرغب في درء اثاره الضارة عن طريق التعاقد مع جهة تأمين معينة لتأمين نفسه أو ماله من هذا الخطر (عبيد، 2016).

[2] إجمالي أقساط التأمين المكتتبة، هي إجمالي إيرادات شركة التأمين وتمثل القسط الذي يدفعه المؤمن لهم للشركة مقابل موافقتها على تعويض المؤمن له عن الأضرار أو الخسائر (البلاد المالية، 2014).

[3] يغطي التأمين والخدمات المالية تأمين شحن السلع المستوردة، وخدمات التأمين المباشرة الأخرى مثل التأمين على الحياة، وخدمات الوساطة المالية مثل العمولات، ومعاملات الصرف الأجنبي، وخدمات السمسرة، ويغطي أيضاً الخدمات المساعدة مثل خدمات تشغيل وتنظيم الأسواق المالية (البنك الدولي، 2018). تم اختيار مؤشر التأمين نسبة من الواردات، لاستنتاج المنافع العائدة من المدفوع للخارج –من قبل السعودية– مقابل التأمين وتأثيره على النمو الاقتصادي.